

ميناء الدقم العماني يفتح أرصفته لصناعة الثروة البحرية

مسقط تستهدف عوائد بملياري دولار سنويا بحلول 2023

ورفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير التقديرات إلى أن عُمان لا تزال بعيدة عن استثمار الموارد السمكية المتاحة لها بالشكل الأمثل، حيث يؤكد خبراء أن بمقدور السلطنة إنتاج نحو نصف مليون طن سنويا، رغم سواحلها الطويلة على بحر العرب التي تتجاوز 3 آلاف كيلومتر.

ويقول المسؤولون إن وضع السياسات الكفيلة بتطوير الأداء والاستفادة من القومات المتوفرة في التوسع في إنتاج الأسماك سينعكس على تعزيز منظومة الأمن الغذائي والمساهمة الفعالة في التنوع الاقتصادي للسلطنة. وهناك مساع حثيثة ظهرت بالفعل خلال السنوات الأخيرة لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ أكثر من ملياري دولار بحلول عام 2023، ارتفاعا من 574 مليون دولار في الوقت الحالي، وفق البيانات الرسمية.

وتهدف الخطة الجديدة، التي تم الإعلان عنها مطلع العام الجاري إلى جذب استثمارات خاصة لتمويل مشاريع القطاع بأكثر من 90 بالمئة وزيادة كمية الأسماك، التي يتم اصطيادها لتبلغ في السنوات الخمس المقبلة 1.3 مليون طن سنويا ارتفاعا من 280 ألف طن سنويا.

وأقامت وزارة الزراعة العديد من الدراسات والنقاشات طيلة الفترة الماضية لاستكشاف الفرص، التي تدعم القطاع، وفق الخطط الإصلاحية التي تنفذها الحكومة بعد تراجع عوائد الدولة من صادرات النفط.

وناقشت الوزارة مبادرات الصيد الحرفي والتجاري، والتي بلغت 22 مشروعا وتصل قيمة الاستثمارات المستهدفة فيها إلى ما يقرب من 284 مليون ريال (788 مليون دولار).

كشفت سلطنة عُمان جهودها للنهوض بالصناعة السمكية بالإعلان عن مشروع ميناء الصيد البحري الجديد في منطقة الدقم، في تحرك سيعطي زخما أكبر للنشاط الاقتصادي للبلاد الساعية إلى تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على عوائد صادرات الطاقة.

● مسقط - بلورت الحكومة العمانية خطتها الاستراتيجية لتطوير الصناعة السمكية بالكشف عن تفاصيل ميناء الصيد البحري الجديد بولاية الدقم والجهة المنفذة المشغلة للمشروع. وأبرمت وزارة الزراعة والثروة السمكية العمانية اتفاقية إسناد مشروع الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على تنفيذ ميناء الصيد البحري في قرية ديثاب بالدقم بمحافظة الوسطى مع شركة ريناردية إس.أي. السويسرية.

وتعتبر اتفاقية إنشاء الميناء، والتي وقعها حمد العوفي وزير الزراعة العماني ولورينزوا نيكولاي المدير العام للشركة إحدى مبادرات مختبرات الثروة السمكية (تنفيذ).

ونكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن المشروع يشتمل على مرحلتين الأولى تعنى بالتصميم وطرح المناقصات بما في ذلك مسح الأعماق وفحوصات التربة، ودراسات النماذج الفيزيائية والبيئية والتصاميم الخاصة بالأعمال البحرية والبنية الأساسية والبنائي والمرافق السمكية.

أما المرحلة الثانية فتشمل الإشراف على الأعمال الإنشائية. وبينما لم يتم الكشف بالتفصيل عن قيمة المشروع، إلا أنه من المتوقع الانتهاء من تنفيذ الدراسات الاستشارية خلال عام. وسيضم الميناء الجديد إلى مجموعة موانئ البلاد البالغ عددها 24 ميناء موزعة على جميع محافظات

وتتمثل أهمية اختيار الحكومة لقطاع الثروة السمكية ضمن القطاعات الواعدة لتعزيز التنوع الاقتصادي في البلاد من خلال إدراجه ضمن الخطة الخمسية التاسعة التي تنتهي في العام المقبل.

ويقول المسؤولون إن موانئ الصيد البحري من مكونات البنية الأساسية، التي ساهمت في تنمية المناطق الساحلية عبر تحسين وضع الصيادين ومضاعفة نشاطهم بتوفير الخدمات

وأكملت وزارة الزراعة والثروة السمكية العمانية اتفاقية إسناد مشروع الخدمات الاستشارية للتصميم والإشراف على تنفيذ ميناء الصيد البحري في قرية ديثاب بالدقم بمحافظة الوسطى مع شركة ريناردية إس.أي. السويسرية.

وتعتبر اتفاقية إنشاء الميناء، والتي وقعها حمد العوفي وزير الزراعة العماني ولورينزوا نيكولاي المدير العام للشركة إحدى مبادرات مختبرات الثروة السمكية (تنفيذ).

ونكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن المشروع يشتمل على مرحلتين الأولى تعنى بالتصميم وطرح المناقصات بما في ذلك مسح الأعماق وفحوصات التربة، ودراسات النماذج الفيزيائية والبيئية والتصاميم الخاصة بالأعمال البحرية والبنية الأساسية والبنائي والمرافق السمكية.

أما المرحلة الثانية فتشمل الإشراف على الأعمال الإنشائية. وبينما لم يتم الكشف بالتفصيل عن قيمة المشروع، إلا أنه من المتوقع الانتهاء من تنفيذ الدراسات الاستشارية خلال عام. وسيضم الميناء الجديد إلى مجموعة موانئ البلاد البالغ عددها 24 ميناء موزعة على جميع محافظات

وتتمثل أهمية اختيار الحكومة لقطاع الثروة السمكية ضمن القطاعات الواعدة لتعزيز التنوع الاقتصادي في البلاد من خلال إدراجه ضمن الخطة الخمسية التاسعة التي تنتهي في العام المقبل.

ويقول المسؤولون إن موانئ الصيد البحري من مكونات البنية الأساسية، التي ساهمت في تنمية المناطق الساحلية عبر تحسين وضع الصيادين ومضاعفة نشاطهم بتوفير الخدمات

سد النهضة الإثيوبي

يهدد حياة ملايين المصريين

تداعيات مقلقة على الزراعة والاستقرار الاجتماعي



سد النهضة يهدد شريان الحياة

المياه عن ألف متر مكعب وهو ما يعني ندرتها وشحتها.

ويبلغ نصيب الفرد في مصر 570 مترا مكعبا خلال عام 2018. ويتنظر أن يقل إلى نحو 500 متر مكعب بحلول العام 2025، وفق الأرقام الرسمية.

وحاولت الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة اتخاذ إجراءات من أجل الحفاظ على موارد البلاد من المياه. ومن ضمن هذه الإجراءات، وضع صنابير موفرة للمياه في الأماكن العامة وإعادة تدوير المياه المستخدمة، وتقليص زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه مثل الأرز.

كما أبرمت مصر عقودا قيمتها عدة ملايين من الدولارات مع شركة فلوانس كورب الأميركية لبناء محطات تحلية لمياه البحر.

وبدأت إثيوبيا في بناء سد النهضة عام 2011 وتامل في أن تتمكن من توليد الكهرباء منه مع نهاية العام المقبل قبل انطلاقة بكامل طاقته في 2022.

ولم تغض 9 أعوام من المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا إلى اتفاق نظرا إلى التداعيات التي قد تنجر عن المشروع وتهديده لاستقرار المجتمع. واتفقت الدول الثلاث الشهر الماضي في واشنطن على مواصلة المحادثات بشأن النقاط الخلافية وعلى رأسها فترة ملء خزان السد وأسلوب تشغيله.

وتختلف مصر مع إثيوبيا في عدد النقاط بخصوص المشروع، حيث طالبت القاهرة بالحصول على 40 مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا كحد أدنى، وهو ما رفضته أديس أبابا.

ومن المنتظر استكمال المفاوضات في الشهر المقبل بعد عجز الأطراف عن التوصل لاتفاق بواشنطن، وذلك بمشاركة البنك الدولي ومراقبين أميركيين.

ويعتقد وليام ديفيسون من مجموعة الأزمات الدولية أن "تسارع وتيرة المحادثات ووجود مراقبين يزيد من فرص التوصل إلى تسوية". وتصر إثيوبيا على المشروع الذي تبلغ كلفته نحو 4 مليارات دولار، وتقول إنه أساسي لنموها الاقتصادي.

أما بالنسبة للسودان، فإن السد سيوفر لها كهرباء وسيمنظم منسوب المياه التي تصل إليه.

ويستبعد الخبراء نشوب نزاع مسلح بسبب الخلاف على توزيع مياه النيل "لأن ذلك سيكون بالغ الضرر لكل الأطراف، خصوصا على المستوى الاقتصادي مما يدفع نحو تسوية مرضية مختلف الأطراف.

وتتحوف القاهرة من امتلاء الخزان الضخم لسد النهضة الذي يتسع لنحو 74 مليار متر مكعب من المياه، حيث سيؤدي امتلائه خلال فترة قصيرة، إلى جريان مياه النيل على امتداد البلاد مما سيؤدي إلى انخفاض بشكل كبير.

يتابع الملايين من المصريين بقلق شديد استئناف المفاوضات بين القاهرة وأديس أبابا بشأن سد النهضة، حيث تتصاعد مخاوفهم بخصوص التداعيات المحتملة لفشل المحادثات بشأن السد على استقرار المزارعين وجميع مظاهر الحياة على ضفتي النيل في مصر.

القاهرة - يخير مشروع سد النهضة جدلا واسعا داخل الأوساط المصرية بشأن ما يمكن أن يحدثه تراجع حقوق البلاد في مياه النيل من ارتباك في الأوضاع السياسية والأمنية والاستقرار الاجتماعي للمزارعين، في وقت ترتفع فيه تحذيرات المنظمات الإنسانية بشأن أزمة عالمية مرتقبة في المياه.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لأحد المزارعين وهو كهيل يدعى عمر بيلغ نحو 65 عاما قوله أمس إن "أرضه جافة منذ عدة أيام وهو بحاجة إلى المياه لريها قبل أن يستخدمها الآخرون".

وتتخوف الأوساط الاقتصادية بالقاهرة من تردي الوضع البيئي أكثر، وهو ما من شأنه عرقلة الاستثمارات وازدياد أجواء من النفور على مناخ الأعمال. وتتسعى مصر، حديثة الخروج من الكبوة الاقتصادية، إلى استغلال بوابر التعافي على بعض قطاعاتها وعدم الدخول في أي مجازفة قد تكبدها خسائر فادحة.

وتحاول إثيوبيا القوى الإقليمية الصاعدة بسط ولايتها على ربوع نهر النيل مستغلة نموها الاقتصادي والتنمية التي حققتها للتوسع على محيطها.

وامتدت طموحات أديس أبابا على إنتاج الكهرباء اعتبارا من 2020 من سد النهضة الذي تبنيه على النيل مما زاد من قلق المزارعين.

وترى مصر أن سد النهضة يمثل خطرا وجوديا حيث سيؤدي إلى تقليل حجم المياه الواردة إليها بشكل كبير، مقابل تأكيد إثيوبيا بأن نصيب مصر لن يتأثر.

وأكد أحمد وهو مزارع شاب يبلغ 23 عاما "سيكون هذا السد دمارا لنا ولأرضنا وكيف سنستمر في الزراعة". وبدأت مصر والسودان وإثيوبيا جولة مفاوضات جديدة في القاهرة لمحاولة التوصل إلى اتفاق يرضي الأطراف الثلاثة.

وقال هاني رسلان الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أنه "لا بد من التوصل إلى اتفاق وإلا فإن مصر ستواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية غير محتملة".

ولكن وزير الري المصري السابق محمد نصرالدين يشدد على أن "اعتماد مصر على نهر النيل لا يقارن بدول حوض النيل الأخرى لأن القاهرة في مستوى أدنى من مستوى النيجر المائي". وتشير القاعدة في قيس شح المياه إلى ابتداء نقص نصيب الفرد سنويا من

المزارعون يخشون من أن يستنزف مشروع سد النهضة الإثيوبي الثروة المائية وأن يضرب أنشطة الري والصيد

وأضاف المزارع مشيرا إلى أوراك السبناخ والخس في حقله بقوله "نحن نعتمد على مياه النيل التي تقل بشكل خاص في الصيف ولا تكفي". وتعاني مصر منذ سنوات من نقص في المياه يعود أساسا إلى تزايد أعداد السكان، ويحاول المزارعون تدبير أمورهم مع انخفاض حجم الوارد من المياه.

ويسبب التلوث الصناعي والتغير المناخي نقصا كبيرا في المياه جراء تلوثها بالنفايات.

وتقر القاهرة بخطورة المشروع، وهو ما تجلّى في تصريحات المسؤولين مرارا، حيث سبق وأكد وزير الري المصري الأسبق، محمد نصر علام، أن "المحور الأهم الآن تدويل أزمة سد النهضة والخروج من نفق التفاوض المظلم، في ظل عدم تفهم أديس أبابا للمطالب والحقوق المصرية للحل الوفاقي".

وتتحوف مصر من عدم توفيق الأزمة فقط عند الدعم الفني أو المالي لحللتها، حيث يمكن أن تمتد إلى التعهدات التي يجب أن توضع في الاعتبار في ما يتعلق بالمشكلة البيئية التي ستنتج عن بناء السد.

ويرى خبراء أن التدهور المتوقع حصوله في مياه النيل الأزرق سيؤثر على التنوع البيئي وصيد الأسماك، خصوصا ببحيرة سد الروصيرص في السودان وبحيرة ناصر بمصر.

وسيؤدي ذلك إلى ضرب قطاع الصيد البحري والثروة السمكية للبلاد التي يعمل عدد كبير من مواطنيها في هذا القطاع.

أوروبا تتوحد خلف فرنسا

ضد التهديد التجاري الأمريكي

أخرى مفروضة في النمسا وإيطاليا وتركيا. وقال المتحدث باسم وزارة الشؤون الرقمية والاقتصادية النمساوية الثلاثاء إن بلاده تأخذ إعلان الحكومة الأميركية "على محمل الجد".

2.4 مليار دولار، الرسوم الجمركية التي تنوي الحكومة الأميركية فرضها على منتجات فرنسية

وأضاف في بيان "لدينا عموما موقف متفقد للعقوبات ونعتقد أنها الطريقة الخاطئة" للتعامل مع الخلافات التجارية.

وأوضح أنه نظرا للمناخ الاقتصادي الحالي، على أوروبا والولايات المتحدة العمل على تخفيف النزاعات التجارية بشكل مستدام بدلا من التأثير على المزاج العام عبر تبادل التهديد بالعقوبات.

باريس - حذرت باريس الثلاثاء من ردّ أوروبي "قوي" على واشنطن إذا فرضت رسوما جمركية على منتجات فرنسية مهمة، بينها النبيذ والجبنة والحقائب.

ويأتي هذا التلويح في إطار خلاف تزداد حدته بفرض ضرائب على شركات أميركية في مجال الإنترنت ما يزيد مخاطر اندلاع حرب تجارية جديدة. وسارت بروكسل لدعم موقف باريس إذ قال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية دانيال روزاريو "كما هو الحال في جميع الأمور المرتبطة بالتجارة، سيتحرك الاتحاد الأوروبي ويردّ بصوت واحد وسيبقى موحدا".

وإضافة أن المفوضية الأوروبية التي تتولى الشؤون التجارية لأعضاء الاتحاد الأوروبي "تتفق عن قرب مع السلطات الفرنسية بشأن الخطوات المقبلة". وأشار البرلمان الفرنسي حفيظة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر تمرير قانون يفرض ضرائب على العائدات التي تحققها الشركات الرقمية العملاقة، على غرار غوغل وأبل وفيسبوك وأمازون داخل البلاد.

وفشلت المحادثات لحل المسألة ديبًا حتى الآن وهددت الولايات المتحدة الاثنين الماضي، بفرض رسوم جمركية بنسبة تصل إلى مئة بالمئة على منتجات فرنسية بقيمة 2.4 مليار دولار.

وقال وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي برونو لومير لإذاعة راديو كلاسك "تواصلنا بالأمس (الاثنين) مع الاتحاد الأوروبي لضمان أنه في حال تم فرض رسوم أميركية، سيكون هناك رد أوروبي قوي".

وأوضح أن هذا ليس السلوك المتوقع من الولايات المتحدة حيال أحد حلفائها الرئيسيين، فرنسا، وأوروبا عموما، مضيفا أنه يرغب بتجنب الدخول في دوامة "العقوبات والرد الانتقامي" عليها.

وتشير فرنسا، مدعومة من بريطانيا، إلى أن على عمالقة العالم الرقمي دفع



في قلب معركة الرسوم الأميركية